

مجلة أكاديمية شمال
أوروبا المحكمة للدراسات
والبحوث التربوية والإنسانية
- الدنمارك -

العدد - 19
13/04/2023

العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات السوداني
خلال الفترة (2000 - 2015)

**Factors affecting the performance of the Sudanese balance of payments
During the period (2000-2015)**

إعداد



أ.م.د. سعيد جلال سعيد
كلية العلوم الإدارية - جامعة دنقلا
ت : 00249910009820

المستخلص

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000 – 2015) وأسباب فشل السياسات التي تم إنتهاجها في سبيل إعادة التوازن إليه ، كما أوضحت الدراسة أهم العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي القياسي لإثبات فرضيات الدراسة من خلال نموذج الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews) توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها أن المتغيرات الإقتصادية النقدية والمتمثلة في عرض النقود ، سعر الصرف والتضخم والديون الخارجية ذات أثر كبير على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة . أوصت الدراسة بإتخاذ السياسات الإقتصادية المناسبة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وإستقرار سعر الصرف لتحسين وضع ميزان المدفوعات

الكلمات المفتاحية

ميزان المدفوعات ، التضخم ، سعر الصرف ، الدين الخارجي ، السياسات الاقتصادية

Abstract

The study dealt with the factors affecting the Sudanese balance of payments during the period and the reasons for the failure of the policies that were adopted in order to (2015 – 2000) restore balance to it. The study also showed the most important factors that affected the balance of payments during that period. The study hypothesises through the study model using (Eviews statistical analysis program). The study reached several result, including that the monetary economic variables represented in the money supply, exchange rate, inflation and foreign debt have a significant impact on the balance of payments during the study period.

The study recommended that appropriate economic policies be taken to address imbalances in the balance of payments and work to achieve low inflation rates and exchange rate stability to improve the balance of payments situation.

key words

Balance of payments, inflation, exchange rate, external debt, economic policies

إنطلقت كل نظريات وأراء الإقتصاديين من أن الأساس في الإقتصاديات هو التوازن والإستقرار وأن الإستثناء هو الأزمات ، ولكن تعارض الواقع العملي مع ذلك حيث أصبح الاستقرار الاقتصادي في أي دولة من المستحيلات وأن القاعدة في أي إقتصاد هي الأزمات والإستثناء هو الاستقرار ، ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس وبصورة واضحة مدى التطور التي توصلت إليه الدولة من خلال النتائج التي تتضح من مكوناته ، وهذا يقوده إلى متابعة ومعرفة مدى ثبات البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية .

فالإختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الإقتصادية خطيرة على الإقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الإقتصادية الدولية، حيث تلعب معظم العوامل والسياسات الاقتصادية في معظم الإقتصاديات دوراً بالغ الأهمية في معالجة الإختلالات الخارجية ، وتحقيق التوازن فيها .

مشكلة الدراسة

إن وجود إختلال في ميزان مدفوعات أي دولة يقود إلى تشوهات أخرى من خلال تأثيره على متغيرات إقتصادية ذات أهمية، فالإختلالات المتكررة لميزان المدفوعات والمنتزدة فيها إشارة واضحة إلى أن الإقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة خاصة فيما يتعلق بالديون الخارجية مع العالم الخارجي .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

(ما هو أثر كل من عرض النقود، سعر الصرف، التضخم، الصادرات، الديون الخارجية على وضع ميزان المدفوعات؟)

أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من الأتي :

- 1- إن توازن ميزان المدفوعات يعتمد على كفاءة مكوناته الأساسية لذلك يجب الإشارة إليها والإهتمام بها.
- 2- ميزان المدفوعات يوضح مدى التقدم الإقتصادي للدول ويساعد في تحقيق التنمية الإقتصادية .
- 3- إن التعرف على العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات من شأنه إمكانية تلافي المشكلة أو تقليل حجمها .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الأتي :-

- 1- توضيح العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة بإعتباره المؤشر الأهم في أداء الإقتصاديات الدولية والمحلية .

2- التعرف على السياسات والأليات التي يمكن من خلالها معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات .

3- التعرف على أداء ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة.

فروض الدراسة

1- زيادة عرض النقود في الإقتصاد تؤثر سلبا على وضع ميزان المدفوعات.

2- إرتفاع سعر الصرف يؤدي لإنخفاض العجز في ميزان المدفوعات.

3- زيادة حجم الصادرات يؤدي لإنخفاض العجز في ميزان المدفوعات .

4- تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى زيادة إختلال (عجز) ميزان المدفوعات.

5- هنالك علاقة طردية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، ثم الإعتماد على المنهج التحليلي والأسلوب الإحصائي في تحليل دالة ميزان المدفوعات كمياً لتأسيس علاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وإثبات تلك العلاقات . وقد قامت الدراسة على النموذج الإفتراضي الخطي الآتي :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4 X_4 + B_5X_5 + B_6 X_6 + \mu_i$$

$Y =$ ميزان المدفوعات

$X_1 =$ عرض النقود

$X_2 =$ سعر الصرف

$X_3 =$ التضخم

$X_4 =$ الصادرات

$X_5 =$ الدين الخارجي

$X_6 =$ نسبة الإحتياطي النقدي القانوني

$\mu =$ المتغير العشوائي (الخطأ في القياس)

مصادر بيانات الدراسة

تم جمع بيانات ومعلومات الدراسة من المصادر الثانوية (العربية والأجنبية) والمتمثلة في المراجع والدوريات والمجلات على الجانب النظري للدراسة بالإضافة إلى الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت) .

أما على الجانب التطبيقي فقد إعتمدت الدراسة على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارتي المالية والإستثمار .

حدود البحث

إعتمدت الدراسة على الفترة (2000 - 2015م) و ذلك لتتبع مسار أداء ميزان المدفوعات السوداني والعوامل المؤدية للإختلال في ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة .

أولا / الإطار النظري

الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلا أنها إفتقدت العديد من الجوانب التي تم إهمالها وهي من الأهمية بمكان .

أهملت بعض الدراسات جانب التحليل الكمي لدالة ميزان المدفوعات الشيء الذي يدعو الى ضرورة الإهتمام بذلك الجانب، وفيما يلي نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

1/ (دراسة أحمد، 2012م)

تأتي أهمية الدراسة في أن السودان كغيره من الدول النامية التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس مدى فعالية السياسة الإقتصادية للدولة، وتكمن أهمية البحث في تحليل وإختبار أفضل الطرق لمعالجة هذا العجز من خلال التركيز على تحليل السياسة النقدية خلال الفترة (2000 - 2011م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية وموقف ميزان المدفوعات وتقييم مدى فعالية السياسات النقدية في إصلاح العجز في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة، ومن أهم فرضيات الدراسة أن السياسة النقدية خلال فترة الدراسة تؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ومن أهم نتائج الدراسة أن إستخدام أداة رفع سعر الخصم يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وبالتالي تقليل الطلب على الإئتمان مما يساعد على تشجيع الصادرات وتخفيض الطلب على السلع الخارجية وقد أوصت الدراسة بالعمل على تقوية البنية الإقتصادية في السودان وذلك بزيادة النشاط الإنتاجي في قطاعي الزراعة و الصناعة . (دراسة أحمد ، 2012م)

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1978 - 2007م، وقد إفتترضت الدراسة وجود علاقة بين كل من الصادرات، الواردات، التضخم، الديون الخارجية وميزان المدفوعات، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي لإثبات تلك العلاقات . (الطاهر ، 2009)

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها الأثر السلبي الذي نتج عن إتباع سياسة التحرير الإقتصادي على ميزان المدفوعات وإيجابية إكتشاف البترول وتصديره، ولقد أوصت الدراسة باللجوء إلى سياسة تغيير الإنفاق من خلال السياسة المالية والنقدية وإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات .

3/ (دراسة عبد العاطي، 2008)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر صادرات البترول على ميزان المدفوعات وتقييم التغيير الذي حدث في بنود الميزانية المختلفة بعد تصدير البترول، وتعتبر الدراسة مقارنة في طبيعتها إذ أنها تتناول أداء ميزان المدفوعات قبل تصدير البترول مقارنة بالأداء بعد التصدير للفترة (1999 - 2004) من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن عائدات صادرات البترول أدت إلى تحسن في الميزان التجاري وبالتالي إنعكس ذلك على ميزان المدفوعات حيث أظهر فائض في بعض السنوات نتيجة للتراكم الرأسمالي من الإستثمار في قطاع البترول والقطاعات الأخرى .

وقد أوصت الدراسة بالإستغلال الأمثل لعائدات البترول لينعكس ذلك على بقية القطاعات الأخرى، كما أوصت الدراسة بتنمية الصادرات غير البترولية وإيجاد الوسائل التي تؤدي لتحسين مستوى المنتجات الزراعية وتطوير قطاع الصناعة والقطاع الخدمي، إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. (عبدالعاطي ، 2008)

4/ (دراسة الفكي، 2005)

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه ونسبة لوجود الطلب الزائد على العملات الأجنبية فقد ظهرت مشكلة زيادة أسعارها أمام العملة المحلية (الوطنية) مما أثر سلباً على الصادرات السودانية وبالتالي عجز ميزان المدفوعات ، أما فرضيات الدراسة فقد أشارت إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وأن سياسة التحرير الإقتصادي التي إنتهجتها البلاد أثرت بصورة سالبة على ميزان المدفوعات، إضافة إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه ذلك لم تأتي بنتائج إيجابية.

وأكدت نتائج الدراسة أن سياسة سعر الصرف سياسة فاعلة إذا صاحب ذلك زيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد العاطلة مع إستخدام سياسة مالية ونقدية مناسبة، وأن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات لا تكون في صالح معظم الدول النامية وقد تنجح في معظم الدول المتقدمة . (الفكي ، 2005م)

معظم الدراسات التي تم إجراؤها إهتمت فقط بالميزان التجاري بإعتباره المؤثر المباشر في إختلال ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى إمكانية حدوث توازن في ميزان المدفوعات حتى في حالة عدم توازن الميزان التجاري أو إختلال في ميزان المدفوعات في حالة توازن الميزان التجاري، وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه من جانب إحصائي وقياسي و إقتصادي، كما أن الفترة التي إستهدفها الباحث شهدت العديد من التغيرات الإقتصادية التي أثرت على وضع ميزان المدفوعات السوداني، مثل الأزمة المالية العالمية (2007-2008 م) وانفصال الجنوب (2011م)

1/ المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات

العلاقات الإقتصادية الدولية هي علاقات تبادل فيما بين الدول وهذه العلاقات يترتب عليها قيام مديونيات على دول لمصلحة دول أخرى، فهي تنشئ حقوقا وديونا دولية حيث أن تصدير سلعة من دولة لإخرى ينشئ حقا يقابله دين، هذا الحق أو الدين يتم تقويمه بالنقود ويستحق الدفع في تاريخ محدد .

لكن ذلك تهتم كل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها أو ديونها، بإعداد بيان بجميع حقوقها وبيان بجميع ديونها الناشئة عن علاقاتها الإقتصادية الدولية حتى تحدد مركزها في ميزان التبادل الدولي، وهذا البيان المزدوج يطلق عليه ميزان المدفوعات

مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. (يونس ، محمد ، 2000م :381)

ويبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي

1- ينصب إهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة. فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان . فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر ابريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي .

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة إقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي ومن ثم العمل علي إتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي علي إختلالات في بنوده المختلفة. (مندور ، 1999م : 159)
ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض، أهمها :

أ - تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، ومن ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

د- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية . (الحسيني ، 2002 : 115)

أ- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف وغيرها

ب- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .

ج- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتحضير التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .

د- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر .

وظائف ميزان المدفوعات :

أ/ تقديم بيانات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها إقتصاد الدولة مع بقية إقتصاديات الدول الأخرى في العالم، حيث يبين حجم وإتجاهات المعاملات الإقتصادية مع الدول المختلفة (سلع أو خدمات أو أصول مالية) تصديرا و استيرادا، و بذلك يعتبر مقياسا لدرجة الإنفتاح Openness .

ب/ تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاديات العالمية .

ج/ يمكن إستخدام إتجاهات هذه الأرقام كأساس للتنبؤات بالتغيرات المستقبلية في ميزان المدفوعات .

عناصر ميزان المدفوعات والشكل العام لميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

1- الحساب الجاري

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

أ/الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، و سمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

ب/ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية، و يسمى بميزان التجارة غير المنظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

2- حساب التحويلات من طرف واحد

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد و تشمل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

3- حساب رأس المال:(العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ/ رؤوس الأموال الطويلة الأجل: و هي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، و الاستثمارات المباشرة، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من و إلى الخارج.

ب/ رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية و العملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و القروض القصيرة الأجل .

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل.

و تعد هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية بالنتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس، أي أنها قد تضيق أو تنقص تلك الحقوق أو الديون للبلد على العالم الخارجي .

كما تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و ميزان التحويلات من طرف واحد و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة لميزان المدفوعات الأساسي و لقد أخذنا بالتقييم السابق فقط من أجل التوضيح و التبسيط.

4- ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي

تقييم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

5- فقرة السهو و الخطأ

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، و تستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية :

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.

- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و عتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

6- طريقة تسجيل البيانات في ميزان المدفوعات

كما قلنا سابقا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

- 1- الاستيرادات من السلع و الخدمات
 - 2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)
 - 3- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج
- فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو تقليل الأصول الأجنبية في الداخل .

أما الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

- 1- الصادرات من السلع و الخدمات
- 2- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
- 3- رؤوس الأموال القادمة من الخارج

جدول يوضح تصميم ميزان المدفوعات

نوع الحساب	مدین (-) أو مدفوعات	دائن (+) أو متحصلات
حساب التجارة السلعية	الواردات السلعية من الأجانب	الصادرات السلعية إلى الأجانب
حساب الخدمات	الخدمات المقدمة من الأجانب	الخدمات المقدمة إلى الأجانب
حساب التحويلات من طرف واحد	المنح والإعانات المقدمة من الأجانب	المنح والإعانات المقدمة إلى الأجانب
حساب رأس المال	تدفقات (صادرات) رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل . واردات الذهب للإغراض النقدية إلى رصيد العملات الأجنبية الأصول المقدمة للأجانب	تدفقات (واردات) رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل صادرات الذهب للإغراض النقدية من رصيد العملات الأجنبية الأصول المحولة للأجانب
حساب المدفوعات النقدية	المدفوعات النقدية المحصلة من الأجانب	المدفوعات النقدية المحولة للأجانب
إجمالي المديونية والدائنية		
الخطأ والحذف أو السهو		

(إبراهيم، 2006 : 460 - 461)

التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات ميزان دائم التوازن فالجانبي الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه . وتلك حقيقة لاتزال تثير التساؤل . فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازن دائما ؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي . فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو حالة تساوي . والسبب الأساسي لتساوي ميزان المدفوعات هو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي المشتريات وتلك بديهية ولكنها لاتزال بحاجة إلى إيضاح .

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من الناحية الحسابية، ومعنى هذا أن ما صدر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود . فإذا كان ميزان العمليات الجارية قد حقق مثلاً فائضاً، أي أن متحصلاته أكبر من مدفوعاته

. فإن هذا الفائض يمثل حقوقاً للدولة على الخارج يجب إستلامها . وعندئذ يأتي ميزان العمليات الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته، إما بوصفها رأس مال للبلد من الخارج وإما بوصفها ذهاباً نقدياً مستورداً لهذا البلد وهذا يعني أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العمليات الجارية ثم يبين أيضاً كيفية إستعمال هذا الرصيد وبالتالي يكون الميزان في مجموعه متوازناً دائماً توازناً حسابياً بحيث يجب أن يكون مجموع المتحصلات مساوياً لمجموع المدفوعات .
(حشيش و شهاب ، 1959 : 169) ويمكن لنا التمييز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات

أولاً/ التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال، إما تصدر عن العديد من الأفراد والمؤسسات والهيئات، مما يجعل من الصعب أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه من الصعب تساوي أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازناً بين الجانب الدائن والمدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضاً فإن حساب رأس المال يحقق عجز بنفس القيمة وحتمية التوازن الحسابي ما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال".

وتعتمد حتمية التوازن الحسابي كما سبق على مبدأ القيد المزدوج وذلك بقيد كل عملية إقتصادية مرتين : مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، لذلك تقيد طبقاً لذلك المبدأ قيمة كل سلعة أو خدمة تقدمها الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وتقيد في الجانب المدين المدفوعات التي تتلقاها الدولة سداداً لقيمة هذه السلعة أو الخدمة من الخارج .

أما الخدمات التي تتلقاها الدولة من الخارج فنقيد قيمتها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات وينظرها في الجانب الدائن المدفوعات التي تؤديها الدولة وفاء بقيمتها إلى الخارج . ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلي للجانب الدائن مع المجموع الكلي للجانب المدين، أو بتعيين متكافئ فلا بد أن يتساوى المجموع الكلي للإيرادات مع المجموع الكلي للمدفوعات - بعد إضافة بند السهو والخطأ . (إبراهيم ، 2006 : 157 - 158)

ثانياً: التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود، ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات:

النوع الأول: ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط).

النوع الثاني: ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة (... وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازناً، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر يعتبر ميزان المدفوعات مختلاً، وللإختلال صورتان هما:

الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

ثالثاً: الإختلال الإقتصادي لميزان المدفوعات

يلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقاً لعناصره التي يمكن اتخاذها كأداة لقياس حالة التوازن الاقتصادي أو عدمه إلى قسمين:

معاملات اقتصادية فوق الخط: حيث ينظر إليها كمصدر الخلل في ميزان المدفوعات وهذا طبعا في حالي الفائض والعجز.

معاملات اقتصادية تحت الخط: حيث ينظر إليها كمجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لمعالجة الخلل، وهذا بناء على العمليات الاقتصادية فوق الخط. (المصدر السابق: 158)

إن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء اكان في صورة فائض أو عجز . أما المعاملات الإقتصادية التي تقع تحت الخط تستخدم لإعادة التوازن (فائض أو عجز) للمعاملات الإقتصادية فوق الخط

رابعاً: معايير تقدير الخلل الإقتصادي لميزان المدفوعات

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

أ- الميزان الصافي للسيولة

ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات، وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من الآتي :

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (ميزان المعاملات الجارية)

- التحويلات من جانب واحد سواء أكانت في صورة متحصلات أو مدفوعات .

- حساب رأس المال طويل وقصير الأجل (حقوق والتزامات البنوك التجارية) .

أما المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط فتشتمل على الآتي :

- الإحتياطات المركزية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي.

وطبقاً لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائض عندما تزداد الإحتياطات المركزية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي أي يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الإقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الإقتصادية المدينة للبنود فوق الخط مع إستبعاد تحركات الذهب النقدي والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة (تحت الخط)، وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هنالك عجزاً في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الإقتصادية المدينة أكبر من المعاملات الإقتصادية الدائنة فوق الخط مع إستبعاد تحركات الذهب النقدي والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة (تحت الخط) .

ويتم معادلة ميزان المدفوعات حسابياً عن طريق تغييرات مناظرة في الإحتياطي المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي. (المصدر السابق: 159)

ب. الميزان الشامل للسيولة

يعتمد هذا المعيار على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي بإعتبارها إضافة هامة لإحتياطات البنك المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي . ويطلق على هذين النوعين من الإحتياطات إسم الإحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة، وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط هي :

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

- التحصيلات من جانب واحد .

- تحركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل مستبعدا منها الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية

أما المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي :

- إحتياطيات البنك المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي

- إحتياطيات البنوك التجارية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي

ويكتسب هذا المعيار أهميته الخاصة عندما تخضع إحتياطيات الذهب النقدي والصرف الأجنبي لرقابة البنك المركزي

من خلال أدوات السياسة النقدية

ج. الميزان الأساسي

يعتمد هذا المعيار على التفرقة بين نوعين من المعاملات الإقتصادية . المعاملات الإقتصادية التي لها صفة الدورية

والتكرار ، والمعاملات الإقتصادية التي ليست لها صفة الدورية والتكرار . وتعرف بإسم بنود الموازنة .

وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية التي تقع فوق الخط تشمل الآتي :

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

- التحويلات من جانب واحد

- تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

أما المعاملات الإقتصادية التي تقع تحت الخط تشمل الآتي :

- تغيرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

- تغييرات في الإحتياطي المركزي من الذهب النقدي والصرف الأجنبي .

على ضوء هذا المعيار يمكن إستنتاج أن رصيد ميزان المدفوعات يتطابق مع رصيد الميزان الأساسي .

د. ميزان المعاملات الإقتصادية المستقلة

يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية

المستقلة ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية .

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وطبقا لهذا المعيار فإن

المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل، وبعض

حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلا أو هروبا من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية

تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي.

يتم وضع المعاملات الإقتصادية المستقلة فوق الخط، والمعاملات الإقتصادية التابعة تحت الخط

تقدير الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات باستخدام المعاملات الإقتصادية المستقلة

(±)	رصيد الميزان التجاري
(±)	رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
(±)	رصيد رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل
(±)	4. رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية المستقلة
(±)	رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل
(±)	رصيد ميزان الذهب النقدي والصراف الأجنبي
(±)	7. رصيد ميزان المعاملات الإقتصادية التابعة

(إبراهيم، أحمد ، 2006م)

وكقاعدة عامة يمكن القول أن ميزان المدفوعات به فائض إذا كان مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات المستقلة) أكبر من مجموع المعاملات الإقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) وبطريقة أخرى مماثلة يمكن القول أن الدولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كانت المعاملات الإقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) أكبر من المعاملات الإقتصادية الدائنة (المتحصلات الدائنة) . هذا المعيار وجد بعض الإنتقادات من الناحية التطبيقية لأن التفرقة بين المعاملات الإقتصادية المستقلة والمعاملات الإقتصادية التابعة تقوم على أساس الدافع أو الحافز من وراء المعاملة الإقتصادية .

خامساً: التوازن السوقي لميزان المدفوعات :

ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عن المعايير السابقة، أن تخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي. حيث أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً اقتصادياً عندما يتساوى أو يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة.

سادساً: أسباب إختلال ميزان المدفوعات :

لقد قلنا أنفاً أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسبياً نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج . إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟

إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات و الذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف

الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل. و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .

إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان. (الحجاز ، 2003 : 64)

2- أسباب هيكلية : و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أسلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية : و هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخل و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخل فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخل فيها.

4- الظروف الطارئة : قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات القطر المعني الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات

المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى : من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كإنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنيا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

سابعا: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

1- الإختلال العارض : وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة . ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلا يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

2- الإختلال الموسمي : يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

3- الإختلال الدوري : تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا. وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية . ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية .

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، و العكس يحدث في حالة الكساد.

4- الإختلال الإتجاهي : وهو الإختلال الذي ظهر، في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

5- الإختلال النقدي : يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر إختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة. بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك، أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية، أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب إرتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدولة المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

6- الإختلال الهيكلي: هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية: أ-إحلال عنصر متوفر نسبيا محل عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلي إنخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى زيادة إمكانية التصدير.

ب-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج. وذلك بسبب إستثماراتها الدولية، وهو ما يؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الإستثمارات.

ج-تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار، مثل الإختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

ثانياً/ ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000 – 2015م)

أولاً:- أداء ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من 2000م – 2015م

حقق ميزان المدفوعات في عام 2002م فائضاً قدره 300.03 مليون دولار و 422.56 مليون دولار في عام 2003 و 730.18 مليون في عام 2004 ويعد ذلك بصفه أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلي 962.70 مليون دولار و 938.58 مليون دولار و 18.23 مليون دولار في الأعوام 2002- 2003 – 2004 على التوالي:

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 530.5 مليون دولار في عام 2005م إلي عجز قدره 208.6 مليون دولار في عام 2006 وقد انعكس ذلك سلباً بنفس القدر على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي (تدفق) لدى البنك المركزي ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من 2.7691 مليون دولار في عام 2005 إلي 4.338.2 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 56.7% بالإضافة إلي مدفوعات غير مبنية بمبلغ 353.1 مليون دولار في عام 2005م إلي 4.428.7 مليون دولار ف عام 2006م بمعدل 84.7%.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.5 مليون دولار في عام 2007م إلي فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من 1.156.8 مليون دولار في عام 2007 إلي 3.44.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 1197.5% وبالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي 2.925 مليون دولار في عام 2007م إلي 1.465.9 مليون دولار.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502 مليون دولار في عام 2009م الي 54.2 مليون دولار في عام 2010م وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2.177.4 مليون دولار في عام 2009م إلي فائض بمبلغ 2.564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1046.8 على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والتعديلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلي ارتفاع العجز من 54.2 مليون دولار في عام 2010 إلي 644.5 مليون دولار في عام 2011م.

على الرغم من تحس فائض الحساب الرأسمالي والمالي من 661.1 مليون دولار في عام 2010 إلي 1.882.8 مليون دولار في العام 2011م بمعدل 184.8 ويعزي ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلي تراجع الفائض في الحساب الجاري من 157.2 مليون دولار في عام 2010م إلي 86 مليون دولار في عام 2011م نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2.564.9 مليون دولار في عام 2010م إلي 1.470.9 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 42.6% وارتفاع بند الأخطاء وأداء خدمات (مدفوعات غير ميدانية) م 872.5 مليون دولار في عام 2010م إلي 2.804.2 مليون دولار في عام 2011م.

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلي انخفاض العجز من 24.1 مليون دولار في عام 2012م إلي 17.6 مليون دولار في العام 2013م ويعزي ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري.

والجدول التالي يوضح أداء ميزان المدفوعات والميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000-2015م)

الميزان التجاري في السودان وميزان المدفوعات خلال الفترة

(2000-2015م)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	الميزان المدفوعات (مليون دولار)	العام
440.3	1366.4	1806.7	-114.43	2000
326.1 -	2024.8	1698.7	162.30	2001
302.72 -	2152.83	1949.11	300.00	2002
6.07	2536.10	2542.17	422.60	2003
191.57	3586.18	3777.75	730.20	2004
-	5945.99	4824.28	530.50	2005
1121.71				
-	7104.69	5656.56	- 208.60	2006
1448.13				
1156.8	7722.4	8879.2	-282.00	2007
3441.1	8229.4	11670.5	21.10	2008
270.9-	8528.0	8257.1	-555.70	2009
2564.9	8839.4	4404.3	-26.80	2010
1528.1	8127.6	9655.7	-68.10	2011
4755.0-	8122.7	3367.7	-24.10	2012
3938.2-	8727.9	478.7	-17.60	2013
3755.7-	8105.9	4350.2	-3.30	2014

المصدر: بنك السودان المركزي، إدارة البحوث، 2015م

يلاحظ أن الميزان التجاري وخلال الخمسة عشر عاما الأخيرة (منذ العام 2000 – 2014) لم يحقق فائضا إلا في خمسة أعوام فقط هي 2000، 2003، 2007، 2008، 2010، ويمكن القول أنه وبالرغم من إستخراج البترول وتصديره إستمر العجز في الميزان التجاري في معظم السنوات التي تلت ظهوره الشيء الذي يؤكد تزايد الواردات بصورة كبيرة لم تستطيع الصادرات على مواكبتها

❖ الإشارة السالبة في قيم ميزان المدفوعات تعني العجز في الميزان الكلي .

- يوضح الجدول أعلاه كذلك ملخصا لأداء ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، حيث شهد العام 2000م عجزا في ميزان المدفوعات بلغ 114.43 مليون دولار، وقد شهدت الأعوام 2001، 2002، 2003، 2004، 2005 فائض في الموقف الكلي لميزان المدفوعات وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي (معدلات

التضخم، أسعار الصرف) خلال تلك الفترة، ثم بدأ ميزان المدفوعات في التراجع منذ العام 2006 حيث بلغ العجز مبلغ 208.6 مليون دولار

- شهد العام 2009 عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات حيث كان العجز مبلغ 555.70 مليون دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وإنفصال الجنوب وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة
- أخيرا تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام 2014م إلى فائض بمبلغ 38.40 مليون دولار في العام 2015م

ثانيا : مدى امكانية تطبيق المدخل النقدي لمشاكل ميزان المدفوعات السوداني

تتميز مشاكل ميزان المدفوعات السوداني - كسائر معظم مشاكل موازين مدفوعات الدول النامية - في كونها مشاكل ذات طابع هيكلية ترتبط بالاقتصاد الكلي اكثر من كونها مرتبطة فقط بظاهرة محددة لاحدى مكونات الاقتصاد الكلي. ولذلك فان الاختلال المتواصل في ميزان المدفوعات السوداني لا يمكن تفسيره فقط من ناحية التأثير في عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق النقود. قد يقودنا هذا المفهوم الى ان المشاكل في ميزان المدفوعات السوداني هي في الاصل ناتجة من الاختلال النقدي وبالتالي فان مجمل التصحيح يقع على عاتق الجانب النقدي كشرط ملازم للتوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد السوداني. التركيز على هذا النوع من المفاهيم قد يعطى بعداً غير صحيحاً وبالتالي عدم امكانية الوصول الى حل متكامل للمشكلة الاساسية لميزان المدفوعات السوداني. صحيح ان هنالك حلولاً مختلفة (من ضمنها الحلول النقدية) لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات لكثير من البلدان وذلك من خلال وصفات معينة . فهناك الدول التى ترى ان مشاكل ميزان مدفوعاتها هي فى الاساس دالة عكسية للتحركات فى الاسعار النسبية والتي يمكن حلها عن طريق التسويات فى اسعار الصرف، وبعض الدول ترى ان التوازن فى ميزان المدفوعات يمكن ان يأتى عن طريق ارتفاع وتيرات معدلات النمو فى الدخل القومى (بعوامله المختلفة) وبالتالي فان اى محاولة لتخفيض او اى تآكل (Depreciation) متواصل للعملة قد لا يساهم فى حل المشكلة برمتها.

ان البعد النظرى للمدخل النقدي ومحاولة طرحه كحل اساسى لمشكلة الاختلالات فى ميزان المدفوعات السوداني قد لا يعكس الاسباب الاخرى والرئيسية التى تساهم فى هذه الاختلالات المتواصلة للميزان. هذا ونجد ان الافتراضات المطروحة فى نموذج " هاهن" السالف الذكر قد لا تستوعبها قوالب نموذج ميزان المدفوعات السوداني، فاذا نظرنا الى الفرضية الثانية والمتعلقة بالتوازن فى العمالة التامة فى الاقتصاد فاننا نجد ان تركيبة ودنناميكية الاقتصاد السوداني ليست فى مقدورها الاستيعاب التام للعمالة وذلك لظروف البنيات التحتية الضعيفة والتي هي الاساس فى تطوير العملية الانتاجية برمتها. اما الفرضية المتعلقة بتقارب مستوى الاسعار وسعر الفائدة المحلية (هنا نسميها بمتوسط هوامش الارباح) مع المستوى العالمى فى المدى الطويل، قد لا تكون هذه الفرضية تتطابق مع واقع لحال فى

اقتصادنا نسبة لأن سعر الفائدة يمثل عاملاً هاماً فى مسألة التأثير على سعر الصرف ومستوى الاحتياطيات النقدية لاقتصاديات الدول الرأسمالية مقارنة باقتصادنا مع ملاحظة محدودية التحركات الكبيرة فى رؤوس الاموال الاجنبية ومحدودية سوق النقد الاجنبى داخل السودان والتي لها تأثيراتها السالبة فى توازن ميزان مدفوعاتنا.

ان الرؤية النظرية للمدخل النقدى ومحاولة طرحها لحل مشكلة الاختلالات فى ميزان المدفوعات السودانى قد لا تعكس ايضاً الاسباب الاخرى الرئيسية التى تساهم فى هذا التفاقم المتواصل للميزان وبالتالي فان الطرح النظرى لهذه الرؤية قد لا ينجح فى حل هذه المشكلة من جذورها . عليه فاننا نطرح رؤيتنا حول ميزان المدفوعات السودانى فى الآتى:-

1) ان تكون نظرتنا الى ميزان الدفعوات فى جانب الحساب الجارى وذلك لان الحساب الجارى يعكس امكانية الاقتصاد السودانى من خلال قسمة الدخل القومى (الاستثمار والاستهلاك) لانجاح التوازن فى ميزان المدفوعات عن طريق نمو الصادرات بوتيرة اسرع من نمو الواردات. إضافة لذلك فان عوامل بنود حساب رأس المال المؤثرة على ميزان المدفوعات السودانى تعتبر معظمها خارجية (Exogenous factors) مما يعنى التأثير السلبى على الميزان، كما ان الاعتماد على حساب رأس المال فى توازن الميزان قد تكون له تبعاته المستقبلية والمتمثلة فى عدم التوازن فى هذا الحساب نفسه والنتائج من النمو المتواصل لحجم الدين الخارجى وما يشكل ذلك من التزامات لمقابلة هذه الديون من دفعيات فى حساب رأس المال وحساب الخدمات (خدمة الدين).

2) خصوصية مشاكل ميزان المدفوعات السودانى - كسائر الدول النامية - والتي تختلف عن الدول المتقدمة فى ان المشاكل الهيكلية للاقتصاد السودانى تفرض عليه اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلى وبالتالي الحاجة الى هذا النوع من الحلول لمشاكل ميزان المدفوعات والمتمثلة فى التنوع المتعدد للصادرات (تغيير نوع الصادرات من مواد خام الى صادرات صناعية والذى يتطلب تطوير البنيات الانتاجية... الخ) وربطها بالتنوع وامكانية ايجاد الاسواق لها. عليه ومن هذا المنطلق فان اى حلول قد توضع لاقتصاديات الدول المتقدمة قد لا تكون تلقائياً وصفات جاهز" لاقتصاديات الدول النامية خاصة فى ما يخص مسألة التسويات فى اسعار الصرف وذلك للتباين الواضح فى تركيبة الصادرات.

3) بصفة عامة، فان رأينا فى السياسات المتعلقة بتسويات ميزان المدفوعات عن طريق اسعار الصرف لا يمكن ان يكتب لها النجاح التام فى تحسين التوازن الا اذا كان هنالك قدراً معقولاً لهذه السياسات فى توازن سوق النقود. وعليه فان سياسات الاسعار فى التخفيض والانفاق يمكن ان تصحح العجز وذلك فى حالة تقليل او ارتفاع الطلب مقارنة بعرض النقود. علاوة على ذلك، فان نجاحات سياسات تغيير اتجاه الانفاق (التخفيض كمثال لذلك) تشكل فى حد ذاتها مسكنات وقتيه وليست دائمة وذلك للآتى:-

أ) التخفيض لا يغير الاسعار بالنسبة لسلع الصادر (Traded goods) وذلك لان الاسعار المحلية سوف ترتفع بقدر مستوى التخفيض. اصف الى ذلك، فان خاصية سلع صادرات الدول النامية تعتمد فى الاساس على استيراد مدخلات الانتاج والتي ترتفع اسعارها بمستوى التخفيض.

ب) التخفيض أيضاً لا يؤثر فى الأسعار النسبية والمقيمة بالعملة المشتركة فى المعاملات الدولية (مثلاً الدولار الأمريكى) وذلك للبدائل المرتفعة بين الصادرات، كما ان الدول جميعها تحدد مستوى اسعارها متأثرة بمستوى الاسعار العالمية.

ج) إنطلاقاً من مفهوم المدخل النقدي المحلي (عكس مفهوم المدخل النقدي العالمى) لميزان المدفوعات فان التخفيض لا يحسن من وضع ميزان المدفوعات بطريقة مستدامة وذلك لان اى زيادة فى الطلب على النقود والناج من التخفيض سوف يتوافق مع الزيادة المتساوية فى عرض النقود عن طريق التراكم فى الاحتياطيات وبالتالي فان الاسعار سوف تزداد مقارنة بالزيادة فى مخزون النقود تاركين بذلك ميزان المدفوعات كما هو عليه الحال بدون تغيير.

وأخيراً :

لقد كان الحديث عن اهم ملامح نظرية المدخل النقدي لميزان المدفوعات والتي ارتبطت بمسألة تسويات الميزان عن طريق مفهوم الظواهر النقدية. هذا وقد تعرضنا ايضاً للنموذج المتعلق بهذه النظرية وعن رؤيتنا للجانب النقدي لهذه النظرية وعن مدى موافقتها لواقع ميزان المدفوعات السودانى. هنالك سؤال هام يطرح نفسه من خلال طرحنا لمفهوم هذه النظرية والذى يتمثل فى الرؤى المختلفة لميزان المدفوعات وذلك فى ضوء او من خلال هذه النظرية ; هل ستختلف رؤيتنا الكلية المتعلقة بالميزان فى ظل هذه الاطروحات؟! الاجابة بالطبع سوف ترتبط بالشكوك المختلفة تجاه الميزان خاصة فى ما يتعلق بمسببات العجز الخاصة بميزان المدفوعات. فاذا كان العجز فى الاساس ناتج للظواهر النقدية فقد لا يكون ذلك سبباً قوياً للعلاقة بين التغيرات فى الاحتياطيات والتغيرات فى عرض النقود لان التغيرات فى عرض النقود لا تضمن ازالة الاختلال فى سوق النقود خاصة فى حالة عدم استقرار الطلب على النقود صحيح ان نظرية المدخل النقدي تعطى اشارات للسلطات النقدية للاستفادة منها فى كبح الفائض الناتج من التمدد النقدي وما له من تبعات فى الاقتصاد، ولكن مثل هذه الظواهر معروفة ومعلومة للسلطات النقدية ولا تحتاج لنظرية جديدة ليتم عن طريقها فهم هذا المدخل.

ثالثاً / توصيف وتقدير نموذج الدراسة

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على أداء ميزان المدفوعات السودانى فى الفترة (2000 - 2015 م)، وقد إفتترضت الدراسة النموذج الإقتصادي المذكور أدناه والذي يمثل ميزان المدفوعات السودانى دالة فى كل من عرض

النقود بإعتباره الأداة الأساسية والمهمة للسياسة النقدية بالإضافة إلى سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم الصادرات وحجم الديون الخارجية ونسبة الإحتياطي النقدي القانوني . كما يبين ذلك النموذج التالي :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4 X_4 + B_5X_5 + B_6 X_6 + \mu_i$$

1/ توصيف النموذج

سنحدث في هذا المبحث عن التعريف بمتغيرات النموذج وتحديد الشكل الرياضي و الإشارات المتوقعة لمعالم النموذج
 أ- **التعريف بمتغيرات النموذج** : النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للإقتصاد ككل ويعد ترجمة للنظرية الإقتصادية مستعينا بالإدوات الرياضية والإحصائية أو أنه معادلة أو مجموعة من المعادلات يتم إيجاد تقديرات لمعاملاتها . (الرشيد، ب: ت: 4)
 وتتمثل متغيرات النموذج في الآتي :

(i) **المتغير التابع**: وهو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى المتغيرات المستقلة وهو ميزان المدفوعات (Y)

(ii) **المتغيرات المستقلة**: وهي المتغيرات التي تحدث تغيير أو تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة وتتمثل في :

- عرض النقود X_1

- التضخم X_3

- حجم الصادرات X_4

- الدين الخارجي X_5

- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني X_6

ب- **تحديد الإشارات المسبقة للمعالم**

1/ **الثابت** : وهو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي صفر ومن المتوقع أن تكون إشارته سالبة نسبة للعجز في ميزان المدفوعات

2/ **المعاملات** : B_1 : من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين عرض النقود وميزان المدفوعات

B_2 : من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

B_3 : من المتوقع أن تكون الإشارة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات

B_4 : من المتوقع أن تكون الإشارة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الصادرات وميزان المدفوعات

B₅: من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية وميزان المدفوعات
 B₆: من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين نسبة الإحتياطي النقدي القانوني
 وميزان المدفوعات

ثانيا : تقدير وتقييم نتائج النموذج :-

أ- تقدير النموذج :

جدول رقم (3 - 1) نتائج تحليل النموذج الإقتصادي لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال
 الفترة (2000 - 2015م) :

Variable	Coefficient (B)	Std Error	T- Statistic	Sig
Constant	-850.38	1872.01	0.454	0.66
X ₁	-0.001	0.008	-0.177	0.86
X ₂	32.576	384.43	-0.85	0.93
X ₃	18.608	52.032	0.358	0.73
X ₄	-0.16	0.74	-0.219	0.83
X ₅	31.382	62.987	-0.498	0.63
X ₆	-10.629	55.716	0.191	0.85

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

حيث أن :

Coefficient (B) : يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج (توضح إذا كانت إشاراتها مطابقة للنظرية

الإقتصادية أم لا)

Std Error : يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات .

T-Statistic : إحصائية (T) ويعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة

Sig : يعبر عن إختبار معنوية المتغيرات المستقلة

جدول يوضح بعض الإحصاءات الخاصة بنموذج الدراسة

R	0.56
R- Square	0.31
F	0.670
Sig	0.678
D.W	1.937

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

حيث أن :

R : معامل الارتباط وهو يعبر عن مدى الارتباط وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

R- Square : معامل التحديد ويعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

F : إختبار تحليل التباين (معنوية النموذج ككل) .

ب- تقييم نتائج التقدير (تقييم النموذج) :

أولا : تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي :-

بإجراء الفحص الإحصائي يتضح الآتي :

1- عدم ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الإحتمالية لجميع معالم النموذج أكبر من 5% .

2- كما لم تثبت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الإحتمالية (Sig = 0.678)

3- يوضح قيمة معامل الارتباط R وهي 56% إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة طردية متوسطة

4- يوضح قيمة معامل التحديد R² أن 31% من التغيرات في المتغيرات التابع تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة

5- من معنوية الارتباطات نلاحظ وجود ارتباط خطي قوي بين معاملات المتغيرات المستقلة وعليه فإن النموذج يعاني من

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد .

جدول يوضح معاملات الارتباطات بين المتغيرات المستقلة للنموذج :

	X ₆	X ₂	X ₄	X ₁	X ₅	X ₃
X ₆	1.00	-	-	-	.526	-
X ₂	0	1.00	.475	.001	-	-
X ₄	.177-	.177-	1.00	-	-	.158
X ₁	.038-	.038-	.208-	1.00	-	-
X ₅	.526	.100-	.674-	.054-	1.00	-
X ₃	.162-	.700-	.158	.154-	.596-	1.00

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من جدول والتي توضح معاملات الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أن هنالك علاقة ارتباطات بين

المتغيرات، فنجد ان هنالك علاقة قوية بين المتغيرين (X₆ ، X₄) يعني أن هنالك علاقة قوية بين حجم الصادرات

ونسبة الإحتياطي النقدي وإشارة السالب تعني عكسية العلاقة، وأن هنالك علاقة أيضا بين الصادرات (X_4) والدين الخارجي (X_5)، وهنالك علاقة بين عرض النقود (X_1) وسعر الصرف (X_2). نستنتج من مصفوفة الإرتباطات أعلاه أن هنالك علاقة بين المتغيرات المستقلة وهذا يؤكد أن نموذج الدراسة يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد .

عند الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معادلة الإنحدار الخاصة بدراسة المتغير Y تم التوصل إلى النموذج ذو الصيغة الآتية :

$$Y_i = 850.378 - 0.001X_1 - 32.576X_2 + 18.608X_3 - 0.116X_4 - 31.382X_5 + 10.629X_6$$

نلاحظ من نتائج التحليل أن النموذج لا يستطيع تفسير أي من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع Y بالإعتماد على مجموعة المتغيرات المستقلة X_i عند التقدير بالطريقة الإعتيادية حيث نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 31% بالإضافة إلى صغر إحصاء التباين F حيث تبلغ قيمتها 0.678، هذا إضافة إلى ظهور مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد المتعدد بالإعتماد على معيار معامل تضخم التباين VIF كما موضح في الجدول رقم (3-3) نجد أن المتغيرات X_2 , X_3 , X_4 , X_5 كل معاملات VIF لها أكبر من 5 الأمر الذي يشير إلى وجود هذه المشكلة، وتحدث مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد عندما تكون هنالك علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية، وتمثل أهمية دراسة هذه المشكلة إذا كان هدف تصميم النموذج إيجاد تقديرات لمعاملات النموذج تصف التغيرات المستقبلية حيث تؤدي المشكلة المذكورة إلى عدم إستقرار معاملات النموذج كما تؤدي إلى حدوث خطأ المعاينة .

لتجاوز مشكلة الإرتباط الخطي تم الإعتماد على طريقة إنحدار المركبات الأساسية (PCR) حيث تقدم هذه الطريقة قدرا كبيرا من المعلومات عن مشاهدات المتغيرات الأصلية فيما يتعلق بالإرتباطات والمجموعات التصنيفية التي تحتويها هذه المتغيرات، عادة يتم ترتيب المكونات الرئيسية وفقا لمقدار التباين حيث تكون المركبة الأولى ذات التباين الأكبر ومن ثم يتم إعتماد عدد قليل من المكونات التي يتوقع أن تفسر أكبر قدر من التباين ويتم إهمال المكونات ذات التأثير الأقل .

تعتبر عملية إيجاد المكونات الرئيسية خطوة مهمة لإزالة الإرتباط الخطي، فإذا كانت (X_1, X_2, \dots, X_6) متغيرات تفسيرية فيمكن تعريف توليفة متعامدة منها وفقا للمعادلة الآتية

$$Z = XA$$

حيث تمثل Z مصفوفة المكونات الرئيسية من الرتبة ($n * p$) بينما المصفوفة A عبارة عن مصفوفة متعامدة . ويعتمد تحليل المركبات الأساسية على دراسة مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات التفسيرية كما موضح بالجدول التالي :

	X1	X2	X3	X4	X5	X6
X1	1	0.68	0.73	0.32	0.76	- 0.42
X2		1	0.96	- 0.22	0.78	- 0.14
X3			1	- 0.007	0.89	- 0.30
X4				1	0.38	- 0.61
X5					1	- 0.59
X6						1

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من الجدول نلاحظ أن الارتباطات العالية بين المتغيرات (X2 , X3) و (X3 , X4) و (X3 , X5) و (X2 , X5) و (X4 , X5) و

تشير إحصاءة KOM إلى كفاية حجم العينة لإجراء نموذج تحليل المكونات الأساسية حيث تبلغ قيمة الإحصاءة 0.724 وهي أكبر من 0.3 الأمر الذي يدل على أن حجم العينة الذي تمت دراسته كافي لتطبيق نموذج المكونات الأساسية .

يوضح الجدول التالي إرتباطات العوامل بالمتغيرات التفسيرية درجة إرتباط كل متغير مع عامل معين ويتم إعتماد معيار أن درجة الإرتباط بين العامل والمتغير يجب أن لا تقل عن 70% لإعتماد تسمية المتغير ضمن العامل كما بالجدول الآتي :

المتغيرات	العوامل	
	(1)	(2)
X1	0.865	-0.049
X2	0.827	0.536
X3	0.926	0.344
X4	0.306	-0.886
X5	0.978	-0.069
X6	-0.572	0.764

نلاحظ من الجدول السابق أن العامل الأول F1 يضم المتغيرات (X1 , X2 , X3 , X5)، بينما يضم العامل الثاني F2 المتغيرات (X4 , X6)، حيث أن الإرتباطات لجميع المتغيرات مع العوامل أكبر من 70%، ونلاحظ أننا إستبعدنا المتغيرات التي لم تبلغ درجة إرتباطها مع العامل 70%، وعند إعادة إنتاج المصفوفة الخاصة بإرتباطات المتغيرات التفسيرية بإعتبار العوامل المستخلصة نجدها كما يلي :

	X1	X2	X3	X4	X5	X6
X1	0.75	0.69	0.78	0.31	0.85	- 0.53
X2		0.97	0.95	- 0.22	0.77	- 0.12
X3			0.98	- 0.02	0.88	- 0.30
X4				0.88	0.36	- 0.76
X5					0.96	- 0.61
X6						0.77

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من مصفوفة الارتباطات أعلاه أن درجة الارتباطات عالية بين المتغيرات (X2 , X3) و (X3 , X5) و (, X1) و (X5)

وعند إعادة حساب مصفوفة التشعبات (إرتباطات المتغيرات مع العوامل) تتلخص كما يلي :

المتغيرات	العوامل	
	(1)	(2)
X1	0.776	0.384
X2	0.971	-0.169
X3	0.987	0.046
X4	-0.065	0.936
X5	0.873	0.446
X6	-0.266	-0.835

الملاحظ أن الارتباطات الموضحة لعدد المتغيرات المتضمنة للعامل وما هيته هي نفسها قبل إعادة تشعب العوامل وذلك لإعتمادنا على معيار Varimax .

مما سبق نتوصل إلى صياغة النموذج الخاصة بالمركبات الأساسية كنموذج لإنحدار المتغير التابع Y على المتغيرات التفسيرية Xi كما يلي :

$$F_1 = 0.77X_1 + 0.971X_2 + 0.987X_3 + 0.873X_5$$

$$F_2 = 0.936 X_4 - 0.835 X_6$$

حيث أن مجموع العاملين F1 , F2 تمثل جملة الأثار والتغيرات التي تطرأ على نموذج الإنحدار المتعدد وبصياغة النموذج العام بالإعتماد على العاملين يصبح شكل النموذج كما يلي:

$$Y_i = 0.92 F_1 + 0.392 F_2$$

حيث أن F_1 العامل الأول ويعرف بـ (العامل النقدي) وتشمل المتغيرات (عرض النقود X_1 ، سعر الصرف X_2 ، معدل التضخم X_3 ، الدين الخارجي X_5)
 F_2 العامل الثاني ويعرف بـ (العامل الإقتصادي) وتشمل المتغيرات (حجم الصادرات X_4 ، ونسبة الإحتياطي النقدي القانوني X_6)

وبغرض إنتاج نموذج إحصائي يتم من خلاله التنبؤ بقيمة المتغير التابع Y تم الإعتماد على طريقة FMOLS (طريقة المربعات الصغرى المعدلة) وهي طريقة تصحيح لامعلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعمل على تخليص النموذج من التحيزات من الدرجة الثانية، إذ تعد مشكلة التداخل الخطي أساس هذا النمط من التحيزات وتقوم الفكرة الرئيسية لهذه الطريقة على الحصول على وسيط غير متحيز ومتقارب للتوزيع الطبيعي .
 من خلال البيانات السابقة تم التوصل إلى نموذج الإنحدار الآتي :

$$Y_i = -2966.284 - 0.001X_1 + 158.899X_2 - 44.617X_3 - 0.044X_4 + 59.663X_5 - 75.639X_6$$

ثانيا/ تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإقتصادي :

- ❖ إشارة الثابت سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية وهي تمثل ناتج ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات في الدالة تساوي الصفر أي تمثل الحد الأدنى لناتج ميزان المدفوعات .
- ❖ إشارة معامل عرض النقود (X_1) سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التغير في عرض النقود والتغير في ميزان المدفوعات وهي تتطابق مع فروض النظرية الإقتصادية القائلة بأن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات .
- ❖ إشارة معامل سعر الصرف (X_2) موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية القائلة بأنه كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما وانخفضت قيمتها أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها
- ❖ إشارة معامل التضخم (X_3) سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة حجم الواردات مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات .
- ❖ إشارة معامل حجم الصادرات (X_4) سالبة وهذا يدل على أن زيادة حجم الصادرات يقلل من العجز في ميزان المدفوعات. وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين حجم الصادر وميزان المدفوعات أي أنه كلما زادت حجم الصادرات أنخفض العجز في ميزان المدفوعات

❖ إشارة معامل الدين الخارجي (X_5) موجبة وهذا يدل على أن العلاقة بين حجم الدين الخارجي والعجز في ميزان المدفوعات علاقة طردية وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية، كلما زادت حجم الديون الخارجية زاد العجز في ميزان المدفوعات

❖ إشارة معامل نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (X_6) سالبة وهي تتفق مع فروض النظرية الإقتصادية حيث تؤدي زيادة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني إلى إنخفاض عرض النقود مما تؤثر إيجابا على وضع ميزان المدفوعات .

❖ نلاحظ من نموذج التحليل العاملي (Factor Analysis) الخاص بتحليل المركبات الأساسية أن عناصر العامل النقدي والتي تشمل (عرض النقود - سعر الصرف - التضخم - الدين الخارجي) أكثر تأثيرا على وضع ميزان المدفوعات من العامل الثاني والتي تشمل العناصر الآتية : (الصادرات - نسبة الإحتياطي النقدي القانوني)

❖ نلاحظ من النموذج أن العاملين (النقدي والاقتصادي) والتي تشمل المتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة تفسر حوالي 88% من التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات

ثالثا /تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسي

- يختبر وجود الارتباط الذاتي من عدمه من خلال إختبار (Durbin-Watson)

حيث أن: $D.W = 1.94$

بما أن قيمة الإختبار تساوي 1.94 فهي تقع في المنطقة الخالية من الارتباط الذاتي أي أقرب إلى القيمة القياسية ($D.W = 2$) وبالتالي النموذج خالي من الارتباط الذاتي .

- كما ذكرنا أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وذلك نتيجة للعلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج، وتم حل مشكلة النموذج عن طريق التحليل العاملي

- لم يختبر النموذج مشكلة إختلاف التباين وذلك لأن مشكلة إختلاف التباين يهتم بالمتغيرات العشوائية والتي لم يتطرق لها الباحث أثناء الدراسة .

النتائج و التوصيات

أولا / نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- 1- الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الأولى
- 2- الزيادة في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وإنخفاض قيمته تؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات السوداني وهذا يتطابق مع الفرضية الثانية .
- 3- الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الرابعة .

4- إستقرار معدلات التضخم وسعر الصرف الذي شهدته الفترة 2002 - 2005م أدى إلى أن يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات السوداني .

5- الزيادة المستمرة في معدلات التضخم وإنخفاض سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة (2009 - 2015م) كان بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، وإنفصال الجنوب، وخروج البترول من الميزانية العامة للدولة ، أدى لإنخفاض الصادرات البترولية وغير البترولية وأثر سلبا على ميزان المدفوعات السوداني حيث كان في حالة عجز متزايد خلال تلك الفترة وهذا يتطابق مع الفرضية الثالثة .

6- تؤثر الديون الخارجية إيجابا على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة وهذا يتطابق مع الفرضية الخامسة .

ثانيا / التوصيات

توصي الدراسة بالإتي :

- 1- إتخاذ السياسات الإقتصادية المناسبة لمعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات والتركيز على الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات وتقليل الواردات ما أمكن .
- 2- العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك عن طريق السياسات التي تساعد على إنخفاض التضخم والسياسات التي تقلل من عرض النقود وذلك بإتباع سياسة إنكماشية
- 3- العمل على إستقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع رأس المال الأجنبي للإستثمار في السودان، وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، وتوفير إحتياطي كافي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي .
- 4- إصدار سياسات من قبل البنك المركزي تتحكم في صرف النقد الأجنبي للحد من نشاط السوق الموازي مما يعمل على إستقرار سعر الصرف .

المصادر

- 1- إبراهيم ، أحمد (2006) . الإقتصاد الدولي بين التقليدي والإلكتروني، دار بوترا للنشر .
- 2- أحمد ، زينب (2012م) . دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات السوداني) ، رسالة ماجستير - جامعة الزعيم الأزهرى.
- 3- بن علي، بلعوز (2004م). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 4- حاتم ، سامي (1994). "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية .

- 5- سامويلسون ، بول (1993). العلاقات التجارية والمالية والدولية، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 6- سيجل، باري (1982م) . النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبدالله وأخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 7- مصطفى و حسين (2000) . السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 8- مندور، أحمد (1999). مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، مصر .
- 9- عبد الخالق ، جودة و كريم ، كريمة (1992) . محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الرسائل و الأطاريح :

- 10- الطاهر، أحمد (2009م) . العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات واليات التكيف خلال الفترة 1978-2007م) ، ماجستير - جامعة السودان .
- 11- عبدالعاطي ، فتحية (2008) . أثر صادرات البترول على ميزان مدفوعات السودان للفترة 1999 - 2004 م) ماجستير ، جامعة الخرطوم.
- 12- الفكي ، مأمون (2005) . سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة 1996 - 2003)، ماجستير، جامعة النيلين.

التقارير والمنشورات الرسمية :

- 13 - التقرير السنوية لبنك السودان المركزي للعام 2000 م.
- 14 - التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2004 م .
- 15 - التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2006م.
- 16 - التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2010م.
- 17 - التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2015م.
- 18 - بنك السودان المركزي - الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.
- 19 - بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي، 2015 .
- 20 - بنك السودان المركزي - إدارة البحوث، 2016.
- 21 - منشورات بنك السودان المركزي، دراسة توثيق سعر الصرف في السودان في الفترة 2000 - 2015 م .
- 22 - تقرير أداء الإقتصاد السوداني للفترة من 2000-2004 - وزارة المالية والإقتصاد الوطني .